



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

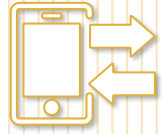
تقرير التضخم

الربع الرابع 2024

العدد 53

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

آذار، 2025



© آذار، 2025.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2025. تقرير التضخم: الربع الرابع 2024.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2 2415251 (970+)

فاكس: 2 2415310 (970+)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير التضخم الربعي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

تنبع أهمية إصدار هذا التقرير من خلال تحليل ورصد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات

الأسعار في فلسطين. إذ يتناول التقرير أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وبشكل خاص التطورات في البلدان المجاورة والإقليمية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر وملحوظ على معدل التضخم المحلي، خاصة وأن جزءاً كبيراً منه هو تضخم مستورد بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية المفروضة. كما يبين التقرير أهم قنوات انتقال تأثير العوامل المحددة للأسعار، وبشكل خاص تكاليف الاستيراد وأسعار الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الطلب المحلي. كذلك يرصد التقرير أهم التطورات الحاصلة في السوق المالي من تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والبورصة (أسعار الأسهم)، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على التضخم. ويشتمل التقرير على جزء خاص بالتنبؤ بمعدلات التضخم خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تحليل أهم مخاطر تنبؤات التضخم وفقاً لمجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها إلى التحول في المستقبل القريب إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على تعاونها المستمر ودعمها المتواصل من أجل تطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي الفلسطيني.

المحافظ

كيس هنيان



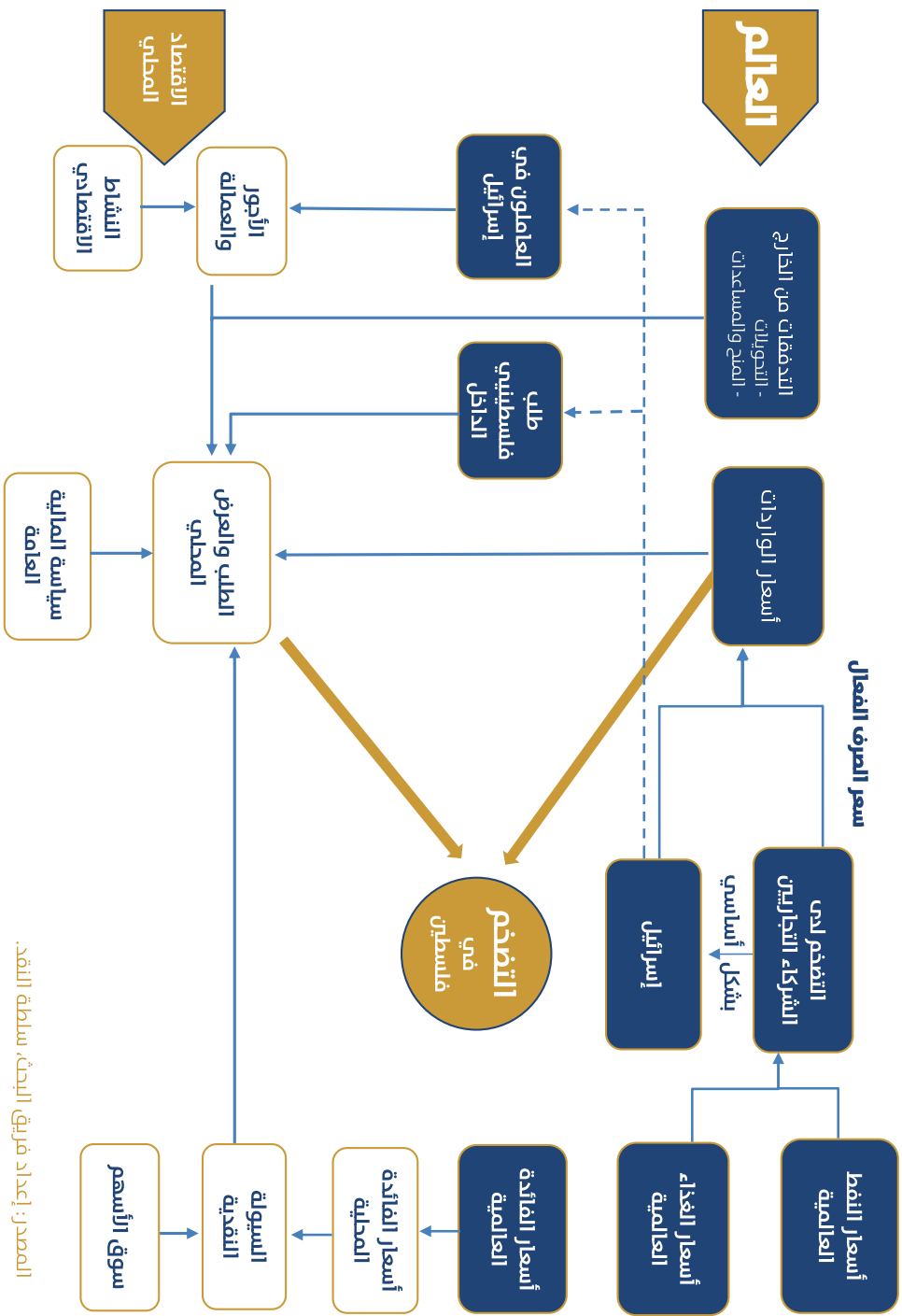
المخلص التنفيذي

استمرت مستويات الأسعار في الارتفاع خلال الربع الرابع 2024، ليلغ معدل التضخم في فلسطين نحو 82.6% على أساس سنوي، مقارنة مع 55.5% في الربع السابق. ويبقى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومنع دخول السلع والمواد الغذائية، السبب الرئيس في استمرار هذا الارتفاع. فقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على منع دخول الكميات اللازمة من السلع الأساسية، لا سيما المواد الغذائية والوقود، إضافة إلى التدمير الواسع للبنية التحتية والأراضي الزراعية، مما أدى إلى نقص حاد في الإمدادات الأساسية وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق.

وعلى المستوى الجغرافي، كان قطاع غزة الأكثر تأثراً بهذه الإجراءات، إذ بلغ معدل التضخم نحو 324.8% على أساس سنوي، مما يعكس الضغوط التضخمية الكبيرة بالرغم من حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها القطاع نتيجة انهيار شبه كامل للإنتاج في معظم القطاعات وتدهور سوق العمل. أما فيما يخص الضفة الغربية، فقد بلغ معدل التضخم نحو 1.1%، ولربما تعكس هذه النسبة حالة من الاستقرار النسبي مقارنة بالقطاع، وتباين حاد في الظروف الاقتصادية بين المنطقتين.

تشير توقعات سلطة النقد إلى أنه مع بدء تنفيذ صفقة التبادل ووقف إطلاق النار مطلع الربع الأول من عام 2025، أن يبلغ معدل التضخم نحو 5.5% خلال هذا الربع حسب سيناريو الأساس، على أساس سنوي. وتبقى هذه التوقعات عرضة لمخاطر متعلقة بالتوترات المحلية والإقليمية المستمرة وحالة عدم الاستقرار غير المسبوقة.





المصدر: إعداد فريق البحث، سلطة النقد.

المحتويات

تقديم.....iii

الملخص التنفيذي.....iv

1. التطورات الاقتصادية.....1

1.....النمو لدى الشركاء التجاريين

2.....الطلب الكلي المحلي

3.....قوة العمل والأجور المحلية

2. التطورات المالية.....5

5.....معدلات الفائدة السوقية

7.....سوق الأسهم

3. الأسعار والتضخم.....8

8.....أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

9.....التضخم لدى الشركاء التجاريين

10.....سعر الصرف الفعال

12.....تحليل الأسعار المحلية

4. تنبؤات التضخم.....18

18.....محددات التضخم في فلسطين

20.....ميزان مخاطر التضخم



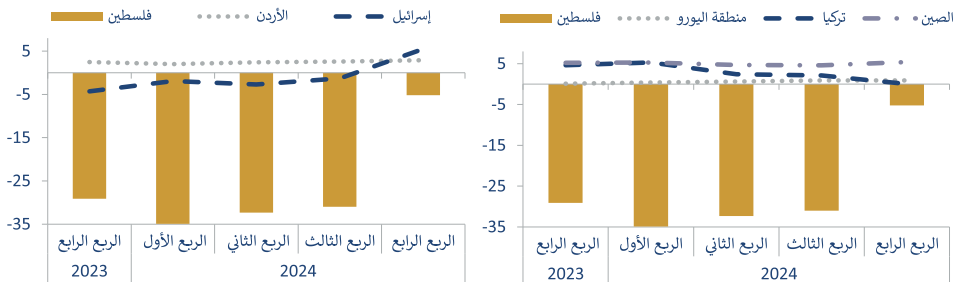
1. التطورات الاقتصادية

النمو لدى الشركاء التجاريين

مع حلول الربع الأخير من عام 2024، واصل الاقتصاد العالمي تحقيق نمو مطرد، مدعوماً بتباطؤ التضخم، واستدامة الاستهلاك الخاص، والبدء في تخفيف السياسة النقدية في الأسواق الرئيسية. ومع ذلك، لا تزال التحديات والمخاطر الجيوسياسية، إلى جانب حالة عدم اليقين السياسي المتزايدة، تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى استقرار معدل النمو العالمي لعام 2024 عند 3.2%.

وأظهرت البيانات الأولية في الولايات المتحدة (التي شهدت انتخابات رئاسية وتغيير في الإدارة) خلال الربع الرابع 2024، تباطؤ النمو إلى 2.5% على أساس سنوي، مقارنة بنحو 2.7% خلال الربع السابق. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الاستثمارات، إلى جانب زيادة ملحوظة في الواردات (من 1.2% إلى 5.8%) مقابل ارتفاع طفيف في الصادرات (من 2.0% إلى 2.9%)، مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري. وفي منطقة اليورو، سجلت نمواً بنسبة 0.9% على أساس سنوي في الربع الرابع 2024، وهو ما يتطابق مع وتيرة النمو في الربع السابق، لكنه دون توقعات السوق البالغة 1%. ويظل الاقتصاد الأوروبي تحت ضغط الركود الصناعي، وارتفاع تكاليف الطاقة، وتباطؤ الإنفاق من قبل المستهلكين والحكومات.

الشكل 1: معدل النمو (السنوي) الحقيقي لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)*



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.
* بيانات الربع الرابع 2024 لفلسطين هي تقديرات أولية، سلطة النقد الفلسطينية.
معدلات النمو للأردن للربع الرابع 2024 هي تنبؤات Trading Economics.

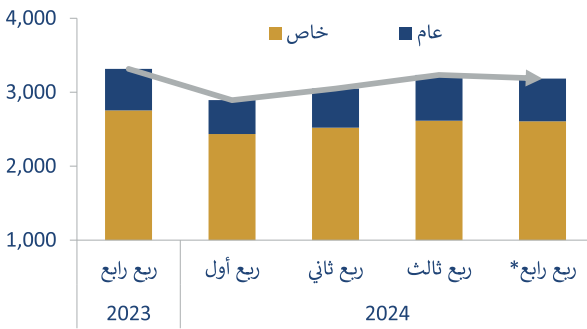


أما فيما يخص الاقتصاد الصيني، فقد سجل نمواً بنسبة 5.4% على أساس سنوي، متسارعاً من 4.6% في الربع السابق، ومتجاوزاً تقديرات السوق التي بلغت 5.0%، وأعلى معدل نمو سنوي منذ عام ونصف، مدعوماً بسلسلة من تدابير التحفيز التي أطلقتها الحكومة منذ شهر أيلول لتعزيز التعافي واستعادة الثقة في الاقتصاد.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد سجل الاقتصاد الإسرائيلي نمواً بنسبة 5.5% في الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بنفس الربع من العام السابق والذي تراجع فيه النمو 4.3% على إثر بداية العدوان الإسرائيلي على القطاع. في حين بقي معدل البطالة عند أدنى مستوياته بنحو 2.6% خلال نفس الربع. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فمن المتوقع أن يحقق نمواً بنسبة 2.9% خلال الربع الرابع 2024، وأن تبقى نسبة البطالة مستقرة حول 22% خلال نفس الفترة.

الطلب الكلي المحلي

الشكل 2: الاستهلاك الكلي في فلسطين (100 = 2015)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

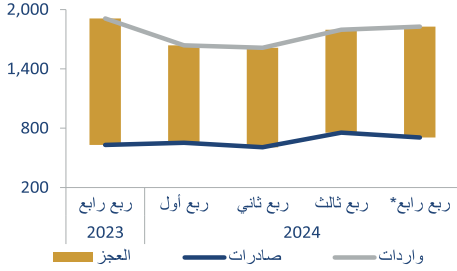
مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما تبعه من تراجع في الطلب الكلي، والدخل وفرص العمل بفعل القيود المشددة والحواجز بين المدن التي تعيق حركة الأفراد والبضائع، بالإضافة إلى منع معظم الفلسطينيين من العمل في سوق العمل الإسرائيلي، والضغوط المتزايدة على الحكومة نتيجة اقتطاع إسرائيل مزيداً من أموال المقاصة، وهو ما أدى إلى استمرار معاناة الاقتصاد

الفلسطيني واستمرار الانكماش. وعلى الرغم من هذه التحديات والمعوقات السياسية والاقتصادية، إلا أنه من المتوقع خلال الربع الرابع من العام 2024 تراجع حدة الانكماش مقارنة بالأربع السابقة، ولكن هذا لا يعكس تحسناً فعلياً في الدورة الاقتصادية، بل يرتبط ذلك بشكل رئيس بأداء الربع الرابع من العام 2023، والذي شهد صدمة اقتصادية نتيجة بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والتراجع الكبير في معدلات النمو وشلل في بعض الأنشطة الاقتصادية.

وبناءً عليه، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى استمرار انكماش الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الرابع 2024 بنحو 5.2% مقارنة بالربع المناظر. ويأتي هذا التراجع على خلفية انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنحو 5.1%، والإنفاق الاستثماري بنحو 17.7%، في حين من المتوقع ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 2.0%. كذلك من المتوقع ارتفاع كل من الصادرات والواردات بنسبة 24.1% و 1.9% على التوالي.

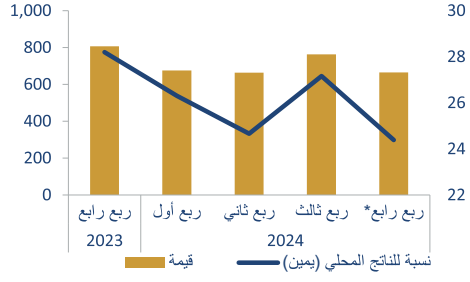


الشكل 4: التجارة الخارجية لفلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل 3: الاستثمار في فلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

قوة العمل والأجور المحلية

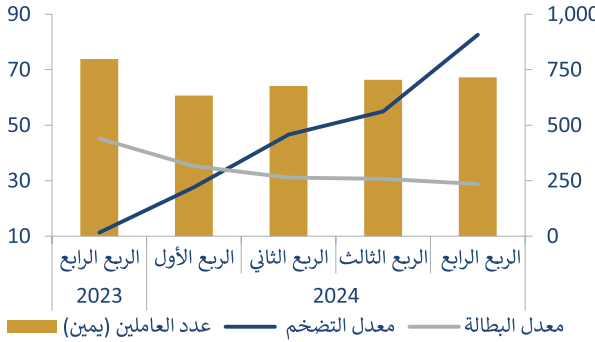
مع استمرار العدوان الإسرائيلي خلال الربع الرابع من عام 2024، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً نتيجة الخسائر المادية والبشرية الفادحة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني. فقد توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل كلي أو جزئي، لا سيما في قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور مؤشرات سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ. وخلال هذا الربع، لم يطرأ أي تحسن ملموس على الظروف السياسية والاقتصادية مقارنة بالأرباع السابقة. ونظراً لعدم توفر بيانات محدثة حول سوق العمل في قطاع غزة، فقد تم الاعتماد على المؤشرات الخاصة بالضفة الغربية فقط [1].

وبحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سجل عدد العاملين في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 8.7% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، ليبلغ نحو 716.4 ألف عامل، منهم 4.9% يعملون في إسرائيل والمستوطنات. ومع هذا الارتفاع، انخفض معدل البطالة في الضفة الغربية بشكل طفيف، ليصل إلى 28.8% خلال هذا الربع، مقارنة مع 29.6% في الفترة نفسها من العام الماضي، مما يعني أن عدد العاطلين عن العمل يُقدر بحوالي 290 ألف شخص. أما في قطاع غزة، فمن المتوقع أن يقتصر عدد العاملين على موظفي القطاع العام وموظفي بعض المؤسسات الدولية الذين ما زالوا يتلقون رواتبهم، بالإضافة إلى بعض الأفراد الذين يحاولون إعالة أسرهم في ظل الظروف القاسية، مثل الباعة المتجولين وأصحاب البسطات وغيرهم من العاملين في القطاعات غير الرسمية.

[1] تجدر الإشارة إلى أن بيانات سوق العمل لأرباع العام 2024 تقتصر فقط على مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية.



الشكل 5: معدل التضخم وعدد العاملين



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويوضّح الشكل (5)، الوضع الاستثنائي الذي ما زال يمرُّ به الاقتصاد الفلسطيني، وأثر العدوان الإسرائيلي على معدل التضخم وأعداد العاملين، والذي أدى لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وعدد العاملين، مخالفاً للنظرية الاقتصادية، والوضع الذي كان قائماً ما قبل الربع الرابع 2023، الذي اتسمت فيه العلاقة بالطردية بين عدد

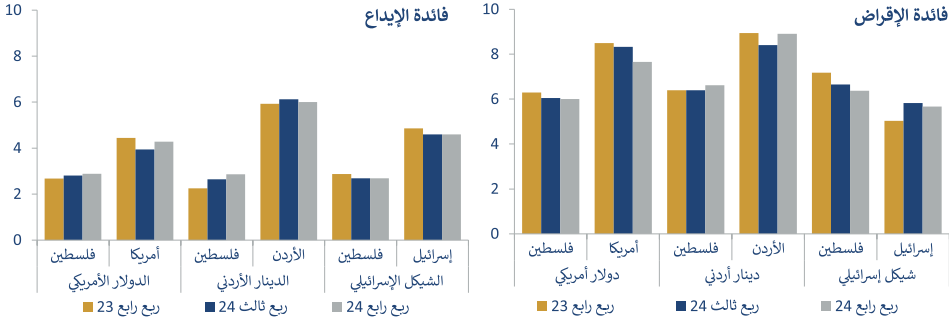
العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم من منظور أن زيادة التشغيل والأجور تؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الأسعار. وتشير البيانات إلى تراجع معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية بنسبة 0.4% خلال هذا الربع مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ نحو 134.1 شيكل يومياً. وفي المقابل، تراجع معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل بما يقارب 16.2% على الأساس السنوي، ليبلغ حوالي 238.0 شيكل يومياً.

ومن المتوقع أن يكون تأثير تطورات الطلب المحلي و/أو تطورات سوق العمل والأجور على معدلات التضخم ومستويات الأسعار في فلسطين (لا سيما قطاع غزة)، ضعيفاً وغير مؤثر في ظل التطورات السياسية والإجراءات الإسرائيلية التي تعتبر العامل الأساسي في تحديد مستويات الأسعار خلال هذا الربع.



على الأسواق المحلية، فقد قررت لجنة السياسة النقدية في بنك إسرائيل الإبقاء على سعر الفائدة ثابتاً عند 4.5%. جاء هذا القرار مدفوعاً بال مخاوف من الضغوط التضخمية الناجمة عن اضطرابات سلاسل التوريد واستمرار القيود على العرض.

الشكل 7: معدلات الفائدة في فلسطين مقارنة بالدول المصدرة للعملة* [2]



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والفيديرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل، وقاعدة بيانات Trading Economics
* سعر فائدة الإقراض للربع الثاني والثالث والرابع 2024 في إسرائيل يمثل فائدة الإقراض على السكن، بحسب بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.

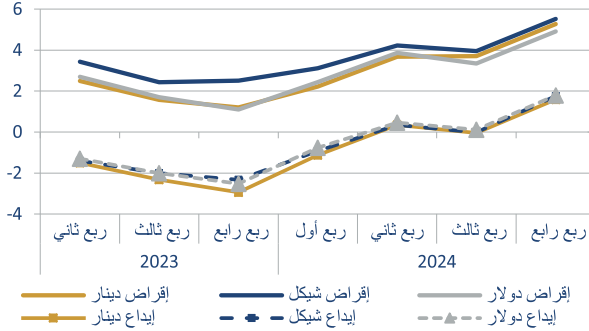
وبالرغم من انخفاض أسعار الفائدة عالمياً، إلا أنها بقيت ضمن مستويات مرتفعة، وفي ضوء ذلك أقيمت المصارف في فلسطين المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض ضمن مستوياتها السابقة، وهو ما يشير إلى بقاء تكلفة الإقراض مرتفعة نسبياً، مما قد يؤثر في قدرة ورغبة المستثمرين والمستهلكين على الاقتراض. وفي الجانب الآخر، بقي المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإيداع مستقراً نسبياً خلال هذا الربع كما هو في الربع السابق والمناظر، وبقيتها أقل من نظيرتها في الدول المصدرة للعملة.

وتتأثر معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع للعملة المتداولة في فلسطين، بمستويات الأسعار ومعدلات التضخم. ونظراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وارتفاع مستويات الأسعار بشكل غير مسبوق (وارتفاع معدل التضخم بشكل كبير)، ليس لعوامل اقتصادية، وإنما لمنع الاحتلال من دخول السلع والبضائع إلى القطاع. وفي ظل هذا الظرف القاهر وتشوه العلاقة الاقتصادية في قطاع غزة، فقد تم احتساب معدلات الفائدة الحقيقية على مستوى الضفة الغربية فقط.

[2] لغرض التقرير، تم استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة السوقية على القروض والسلف في فلسطين للدلالة على فائدة الإقراض، والمتوسط المرجح للفائدة على الودائع لأجل للدلالة على فائدة الإيداع، مع الأخذ بعين الاعتبار مفاصلها مع المعدلات الشبيهة في الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متاحاً. إذ تم استخدام الفائدة على القروض والسلف في الأردن، ومعدل فائدة أقراض البنوك التجارية للشركات (Bank lending rate) في أمريكا للدلالة على فائدة الإقراض. وللدلالة على معدل فائدة الإيداع، تم استخدام الفائدة على الودائع لأجل في الأردن، وفي إسرائيل متوسط التكلفة الفعلية للودائع (Average effective cost of deposit)، والعاقد على السندات الحكومية (Treasury yield curve rate-10 year) في أمريكا.



الشكل 8: معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في الضفة الغربية*



المصدر: احتساب فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية. * نظراً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتدمير شبه كامل للبنية التحتية فقد تم احتساب الفائدة الحقيقية في الضفة الغربية فقط بدءاً من الربع الرابع 2023.

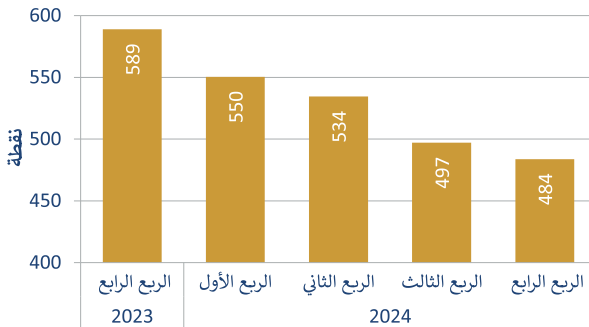
يُظهر الشكل (8) ارتفاع معدل الفائدة الحقيقية على القروض والودائع بمختلف العملات خلال الربع الأخير، مع تفاوت وتيرة هذا الارتفاع بحسب العملة. ويعكس هذا الاتجاه معدلات فائدة حقيقية إيجابية على الإقراض، مما يزيد من رغبة المصارف على الإقراض. ويُعزى ذلك أساساً إلى تباطؤ معدل التضخم في الضفة الغربية في الوقت الذي بقيت فيه معدلات الفائدة ثابتة.

من ناحية أخرى، أسهم ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع خلال هذا الربع في تعزيز قدرة الأفراد على زيادة ثرواتهم، مما قد يشجع على زيادة حجم الودائع لدى البنوك. وكانت هذه التطورات على النقيض من الأرباح السابقة، التي شهدت معدلات فائدة حقيقية سالبة، حيث كانت معدلات الفائدة على الودائع أقل من مستوى التضخم، الأمر الذي يتوقع أن يدفع المودعين إلى سحب أموالهم والبحث عن فرص استثمارية بديلة ذات عائد استثماري أعلى، مما قد أن يؤثر سلباً على حجم الودائع المصرفية ومستويات السيولة المتاحة في السوق.

سوق الأسهم

واصل مؤشر القدس تراجعته خلال الربع الرابع من عام 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 17.8% على أساس سنوي، ليبلغ متوسطه 483.8 نقطة. جاء هذا التراجع نتيجة انخفاض جميع القطاعات الفرعية

الشكل 9: مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية (مؤشر القدس)*



المصدر: www.pex.ps * منتصف الفترة.

المكوّنة له، في ظل استمرار حالة عدم اليقين والتوترات العسكرية التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة، وما خلفتها من غياب المحفزات الاستثمارية في بورصة فلسطين، مما أدى إلى جمود في الصفقات المالية. ورغم هذا التباطؤ، فقد حافظت بعض الشركات القيادية ذات التأثير الأكبر في المؤشر على استقرار أسعار أسهمها، بينما شهدت أخرى انخفاضات ملحوظة.





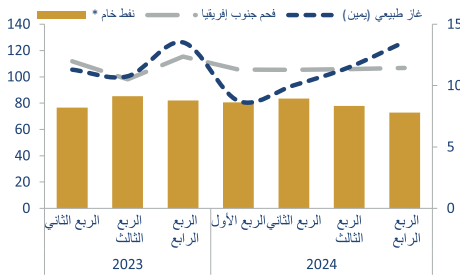
III. الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

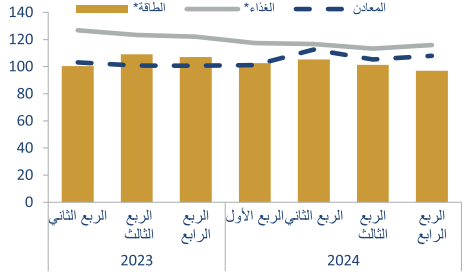
شهدت الأسواق العالمية في الربع الأخير من عام 2024 تذبذباً ملحوظاً في أسعار السلع الأساسية، نتيجة للتوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط، فضلاً عن استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الطاقة. وقد انعكس ذلك في تراجع أسعار الغذاء والطاقة نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي على الرغم من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الآسيوية والأوروبية.

وتشير بيانات البنك الدولي^[3] إلى تراجع أسعار الغذاء بنسبة 5.1% على الأساس السنوي، رغم تسجيلها ارتفاعاً طفيفاً بنحو 2.3% على الأساس الربعي. ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن التوقعات الإنتاجية، لا سيما في إمدادات السكر، حيث ساهمت الظروف المناخية في البرازيل وقرار الهند باستئناف صادرات السكر، بعد حظرها منذ أكتوبر 2023، في تعزيز الإمدادات العالمية^[4].

الشكل 11: أسعار مشتقات الوقود الأحفوري* (دولار)



الشكل 10: مؤشرات أسعار السلع العالمية الرئيسية (100 = 2010)



المصدر: البنك الدولي.

* النفط الخام: متوسط سعر برميل نفط كلاً من: برنت، شرق تكساس، وديبي.
الغاز الطبيعي: متوسط سعر الاستيراد إلى أوروبا، ويقاس بمليون وحدة حرارية.

المصدر: البنك الدولي.

* الطاقة: 84.6% نفط خام، 11% غاز طبيعي، 5% فحم.
الغذاء: 28.2% حبوب، 40.8% زيوت، و31% مواد غذائية أخرى.

[3] World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet), Commodity Markets (worldbank.org)

[4] Bhardwaj, M. (2025, January 19). India set to allow 1 million tons of sugar exports this year | Reuters. <https://www.reuters.com/markets/commodities/india-set-allow-1-million-tons-sugar-exports-this-year-2025-01-19/>



أما مؤشر أسعار الطاقة، فقد انخفض خلال الربع الرابع من العام 2024 بنسبة 9.6% على أساس سنوي، وبحوالي 4.4% على أساس ربعي، مدفوعاً بتراجع أسعار النفط الخام على الأساس السنوي والربعي بنحو 11.2% و6.5% على التوالي. ويعود ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، إذ أدى ضعف النمو الاقتصادي إلى الضغط على أسعار النفط، في حين أسهم انخفاض الطلب على الوقود في الصين، مدفوعاً بتزايد الاعتماد على المركبات الكهربائية، في الحد من ارتفاع الأسعار^[5]. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أسواق الاستيراد الرئيسية في آسيا وأوروبا خلال الربع الرابع من العام 2024 مقارنة بالربع السابق، إذ ارتفع سعر الغاز في أوروبا بنسبة 18% نتيجة زيادة الطلب وانخفاض تدفقات الغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى استمرار حالة عدم اليقين بشأن الإمدادات الروسية المنقولة عبر الأنابيب. وعلى الأساس السنوي، لم تشهد الأسعار تغييراً يذكر، إذ سجلت زيادة طفيفة بلغت 0.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق^[6]. ومن جانب آخر، شهدت أسعار المعادن ارتفاعاً ملحوظاً، إذ زاد مؤشرها بنسبة 7.2% مقارنة بالربع المناظر، وبنحو 2.5% مقارنة بالربع السابق.

التضخم لدى الشركاء التجاريين

شهد الربع الرابع من العام 2024 استمراراً في تراجع التضخم العالمي، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي متوسطاً سنوياً يبلغ 4.3% هذا العام، انخفاضاً من 6.7% في عام 2023، وقد كان هذا التباطؤ الإجمالي مدفوعاً في المقام الأول بالاقتصادات المتقدمة، التي عادت إلى مستويات التضخم المستهدفة بشكل أسرع من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومع ذلك، لا يزال التضخم الأساسي في الخدمات أعلى بنحو 50% مما كان عليه قبل كورونا.

ففي منطقة اليورو، استمرت معدلات التضخم في الانخفاض لتبلغ حوالي 2.2%، مقارنة بنحو 2.7% في الربع المناظر، مع اقترابها من المستوى المستهدف (2%). ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار الطاقة وتباطؤ التضخم في قطاع الخدمات. من جهة أخرى، استمر معدل التضخم في الصين في الاستقرار، مع تسجيل نمو طفيف في أسعار المستهلك، ليبلغ معدل التضخم خلال الربع الرابع نحو 0.2% مقارنة مع -0.3% في الربع المناظر من العام الماضي، وذلك في ظل استمرار ارتفاع الطلب المحلي نتيجة للتعافي الاقتصادي المستدام.

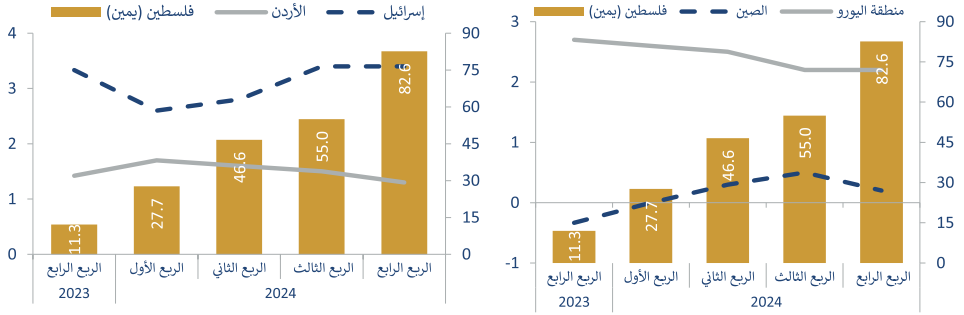
أما في تركيا، فقد انخفض معدل التضخم إلى حوالي 48.4%، مقارنة مع 62.7% في نفس الفترة من العام السابق. يُعزى هذا التراجع إلى تباطؤ الأسعار في معظم القطاعات الفرعية، خاصة في مجالات الأغذية والمشروبات غير الكحولية، بالإضافة إلى تباطؤ التضخم في قطاعات الإسكان والمياه والكهرباء والوقود والغاز.

[5] A look back at our forecast for global crude oil prices in 2024 - U.S. Energy Information Administration (EIA) <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=64304>

[6] IEA (2025), Oil Market Report - January 2025, IEA, Paris <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-january-2025>



الشكل 12: معدل التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)

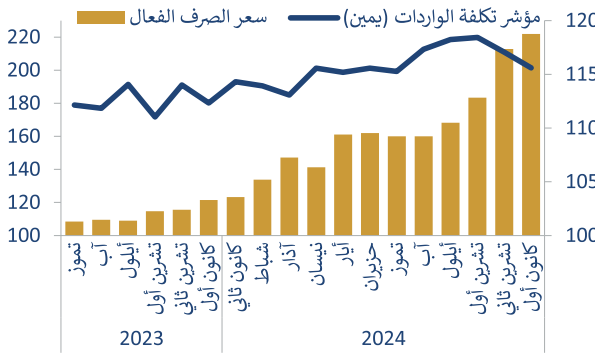


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.

وفي إسرائيل، ظل معدل التضخم ثابتاً عند 3.4% مقارنة بالربع السابق، وذلك نتيجة لاستقرار التضخم في قطاع الإسكان، مع ارتفاعه في بعض القطاعات وانخفاضه في قطاعات أخرى. وفي الأردن، بلغ معدل التضخم خلال نفس الفترة نحو 1.3% على أساس سنوي، مقارنة بحوالي 1.5% خلال الربع السابق.

سعر الصرف الفعال

الشكل 13: مؤشر تكلفة الواردات وسعر الصرف الفعال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على حجم التبادلات التجارية بين الدولة وشركائها التجاريين، سواء على الصعيد الدولي في التجارة الخارجية، أو على الصعيد الداخلي من خلال الطلب المحلي؛ إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكلفة الصادرات من الدولة إلى الدول الأخرى، وهو ما يبطئ من الرغبة في الاستيراد باعتبار أن تكلفة السلع المستوردة تصبح أعلى مقومةً بالعملة المحلية، والعكس صحيح. وبالنظر إلى أهمية هذا التأثير على الأسعار والاستهلاك، يجب النظر إلى مفهوم



سعر الصرف الفعال الحقيقي^[7]، الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي للواردات من جميع الشركاء التجاريين، وتغيرات سعر صرف العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين^[8]، إضافة لتغيرات الأسعار النسبية، ممثلة في نسبة معدل الأسعار المحلية إلى معدل الأسعار العامة لدى الشركاء التجاريين.

بشكل عام، يعكس الارتفاع في سعر الصرف الفعال، زيادة في الأسعار المحلية بما يفوق الزيادة لدى الشركاء التجاريين، أو ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين. ويترتب على هذا الارتفاع عدة نتائج، أهمها ضعف تنافسية السلع المحلية؛ التي تصبح أعلى تكلفة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، بينما تصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر جاذبية. إلا أن هذه التغيرات تعتمد على مرونة الطلب (Demand Elasticity) على السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتصنيفها سواء كانت سلعاً أساسية أم كمالية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن معظم السلع المستوردة هي سلع أساسية يصعب الاستغناء عنها، كالطاقة والغذاء وغيرها من السلع والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويتصف الطلب عليها بعدم (المرونة Inelastic Demand)، مما يجعل الاستجابة لارتفاع الأسعار ضعيفاً.

فقد شهدت فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم مقارنة بإسرائيل، مما أسهم في زيادة مستويات الأسعار المحلية وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعلى الرغم من ثبات سعر الصرف الاسمي بين البلدين نتيجة استخدامهما العملة نفسها (الشيكل)، فإن الفجوة في معدلات التضخم تجعل السلع الفلسطينية أكثر تكلفة من حيث القيمة الحقيقية. وفي هذا السياق، تُظهر بيانات الربع الرابع لعام 2024 ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في فلسطين بنحو 75.6% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك أساساً إلى الزيادة الكبيرة في الأسعار المحلية وارتفاع معدل التضخم إلى 82.6% في فلسطين مقارنة بـ 3.4% في إسرائيل. ونظراً لكون إسرائيل المورد الرئيس لفلسطين، ومع استخدام البلدين للعملة نفسها، فإن تأثير سعر الصرف يتلاشى بينهما، لكنه يبقى قائماً مع بقية الشركاء التجاريين. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضعف تأثير سعر الصرف الفعال على مستويات التضخم في فلسطين، ذلك لأن الارتفاع في الأسعار في السوق الفلسطيني مرده إلى عوامل سياسية وعسكرية كما تم ذكرها سابقاً، وليست عوامل اقتصادية تتعلق بالعرض والطلب.

[7] سعر الصرف الفعال الحقيقي = [المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثنائية لبلد ما ولسنة أساس ما مرفوعاً في النسبة بين (الأسعار المحلية / الأسعار المرجحة لدى الشركاء التجاريين)] مرفوعاً إلى الوزن الترجيحي للتجارة، والذي يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

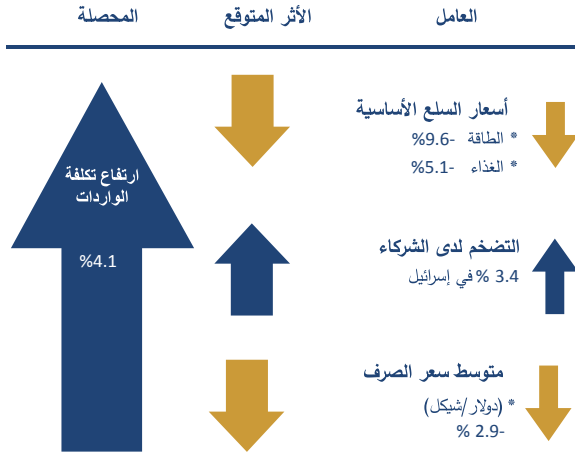
$$REER_{it} = \prod_{j=1}^n \left(\frac{S}{S_j} \cdot \frac{CPI_{it}}{CPI_{jt}} \right)^{w_{ij}}$$

[8] الشيكال هو العملة المستخدمة في احتساب سعر الصرف الفعال.



تحليل الأسعار المحلية

الشكل 14: تأثير العوامل المحددة على تكلفة الواردات في فلسطين - الربع الرابع 2024 (أساس سنوي)



المصدر: البنك الدولي، واحتساب فريق البحث في سلطة النقد الفلسطينية.

شهد الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً قياسياً في الأسعار خلال الربع الرابع 2024 بلغت نحو 82.6%، على أساس سنوي، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير غير المسبوق في قطاع غزة، والذي بلغ معدل التضخم فيه نحو 324.8%، في حين بلغ هذا المعدل نحو 1.1% في الضفة الغربية، خلال الفترة نفسها. وجاء الارتفاع الملحوظ في قطاع غزة (كما أسلفنا سابقاً) نتيجة لاستمرار العدوان الإسرائيلي والحصار، وإغلاق معبر رفح، ومنع دخول المواد الأولية والسلع الأساسية من غذاء ودواء، خصوصاً إلى شمال القطاع.

وبالنظر لمحددات تكلفة الواردات في فلسطين، هناك انخفاض ملحوظ في أسعار السلع الأساسية العالمية خلال الربع الرابع من العام 2024، ومن اللافت للنظر أنه وبالرغم من التوترات السياسية، استمرت قيمة الشيكال الإسرائيلي في الارتفاع مقابل الدولار الأمريكي (بنحو 2.9%) والعملات الأجنبية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتفاع التضخم لدى الشركاء التجاريين، وعلى وجه الخصوص إسرائيل (3.4%)؛ باعتبارها الشريك التجاري الرئيس وذي الحصة الأكبر، ساهم في ارتفاع تكلفة الواردات في فلسطين خلال الربع الرابع 2024، بنسبة 4.1% على أساس سنوي.

الجدول 1: معدل التضخم في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية

(أساس سنوي)

2024	2024				2023	فلسطين*
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
53.7	82.6	55.0	46.6	27.7	11.3	فلسطين*
2.5	1.1	2.7	2.4	3.7	5.2	الضفة الغربية
238.0	324.8	258.4	217.8	120.3	35	قطاع غزة

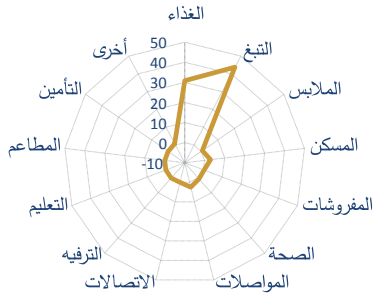
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* التضخم في فلسطين يشمل التضخم في القدس الشرقية والبالغ نحو 2.3% خلال الربع الرابع 2024.



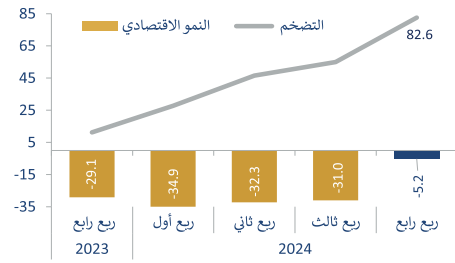
وبالنظر إلى مساهمة المجموعات السعيرية في معدل التضخم الكلي، يظهر جلياً أن التبغ والمشروبات الكحولية تعتبر المحرك الرئيس للتضخم المتحقق خلال هذا الربع، إذ ساهمت هذه المجموعة بنحو 43.7 نقطة من التضخم الكلي، فيما حلت مجموعة الغذاء ثانياً بنحو 30.8 نقطة، وكانت مجموعة المسكن ثالثاً في الترتيب بنحو 3.0 نقطة.

الشكل 16: مساهمة المجموعات السلعية والخدمية في معدل التضخم في فلسطين، الربع الرابع 2024



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 15: معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم (%) (أساس سنوي)

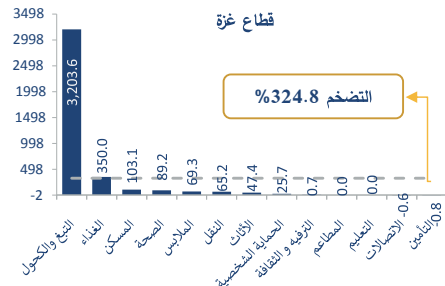
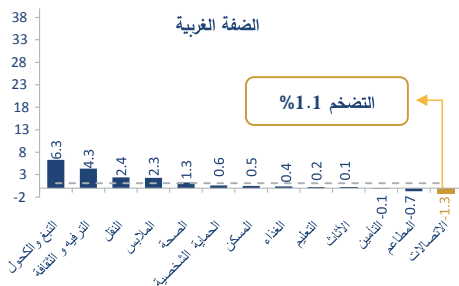


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. *معدل النمو خلال الربع الرابع 2024 هو تقديرات أولية، سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى المستوى الجغرافي، تباينت التغيرات في مستويات الأسعار للمجموعات السلعية بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2024. ففي قطاع غزة، شهدت أسعار التبغ والكحول ارتفاعاً غير مسبوق بنسبة 203.6%، تلتها أسعار مجموعة الغذاء بنسبة 350.0%، ثم المسكن بنسبة 103.1%، والصحة بنسبة 89.2% مقارنة بمستواها قبل عام. أما في الضفة الغربية، فقد كان الارتفاع في أسعار التبغ والكحول بنسبة 6.3% خلال نفس الفترة، فيما بلغ الارتفاع في أسعار الترفيه والثقافة نحو 4.3%، وأسعار النقل والمواصلات بنسبة 2.4%، وارتفعت أسعار الملابس بنسبة 2.3% خلال نفس فترة المقارنة.

الشكل 17: معدل التضخم حسب المجموعات السعيرية (%، الربع الرابع 2024)

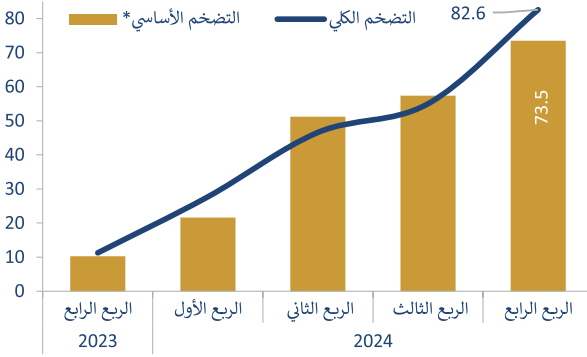
(أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



وفي هذا الإطار، تم احتساب معدل التضخم الأساسي (Core Inflation) لقياس تأثير التطورات الخارجية والمحلية على مستوى الأسعار في فلسطين. ويأخذ التضخم الأساسي بعين الاعتبار استثناء تأثير بعض السلع التي تمتاز بتذبذب أسعارها ويتم تحديدها في السوق العالمي، مثل الغذاء والوقود^[9]. ويلاحظ خلال هذا الربع أن التضخم الأساسي، بعد استثناء مجموعة الغذاء، بلغ مستوى أقل من التضخم الكلي، مسجلاً نحو 73.5% مقارنة مع 82.6% معدل التضخم الكلي. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار في مجموعة الغذاء خاصة في قطاع غرّة والذي بلغ نحو 350%.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تم احتسابه باستثناء مجموعة الغذاء.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أنّ فلسطين تعتمد بشكل كلي على استيراد مشتقات الوقود والطاقة، ويعتبر البنزين من أهم المنتجات المستوردة؛ ويؤثر سعره بشكل مباشر في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن أسعار البنزين ومشتقات الوقود في فلسطين، لا ترتبط بشكل حصري بالأسعار العالمية، بل ترتبط بشكل وثيق بالجانب الإسرائيلي، الذي يحدد سعر لتر البنزين بالشيكول شهرياً، ويفرض عليه ضرائب تزيد عن 60% من السعر الكلي. ويلتزم الجانب الفلسطيني، وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، بهذا السعر مع هامش تحرك محدود. وتحدد إسرائيل السعر بناءً على عدة عوامل، من بينها السعر في السوق العالمي، وسعر صرف الشيكول مقابل الدولار، والسياسة الضريبية الإسرائيلية، التي تلعب دوراً هاماً في تحديد سعر مشتقات الوقود بشكل خاص، والسلع والخدمات المستوردة بشكل عام.

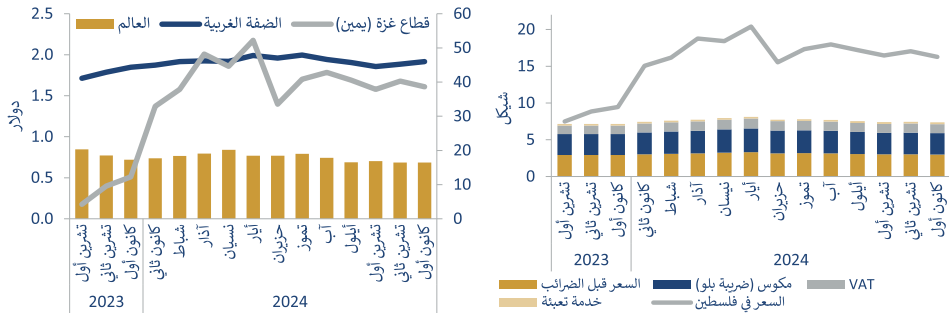
وخلال الربع الرابع 2024، شهد سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي انخفاضاً عن مستوى الربع المناظر بنحو 11.2%، ليبلغ 72.3 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الانخفاض على الأسعار في إسرائيل، وبالتالي على الأسعار المحلية في فلسطين خلال نفس الفترة. إذ بلغ المتوسط المرجح لسعر

[9] نظراً لصعوبة استثناء أسعار الوقود من مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني، تم الاكتفاء (الأغراض المقارنة) باستثناء أسعار الغذاء فقط.



لتر البنزين (Octan 95) في الضفة الغربية، نحو 7.0 شيكل/لتر، وهو أقل من سعره في إسرائيل لنفس الفترة، الذي بلغ 7.2 شيكل/لتر. أما في قطاع غزة فقد بلغ سعر لتر البنزين نحو 144.2 شيكل / لتر نتيجة العدوان الإسرائيلي ومنع دخول مشتقات الطاقة إلى القطاع. بالمحصلة بلغ سعر اللتر (المرجح) في فلسطين خلال الربع الرابع 2024، نحو 16.6 شيكل/لتر^[10]، مقارنة بنحو 17.5 شيكل / لتر خلال الربع السابق.

الشكل 19: سعر لتر البنزين*



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ووزارة الطاقة الإسرائيلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تم احتساب مكونات سعر البنزين في إسرائيل من قبل فريق البحث بالاعتماد على المعطيات من الدراسة: OECD (2011) Inventory of Estimated Budgetary Support and Tax Expenditures for Fossil Fuels, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264128736-en>

ومن المهم الإشارة إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين سعر لتر البنزين المحلي وسعره العالمي في الوضع الطبيعي؛ ففي الوقت الذي بلغ السعر عالمياً 0.69 دولار/لتر خلال الربع الرابع 2024، بلغ سعره في السوق المحلي في الضفة الغربية نحو 1.9 دولار/لتر، أي أكثر من ضعفي سعره عالمياً، فيما بلغ نحو 38.7 دولار/لتر في قطاع غزة، وهو ما يعادل أكثر من 56 ضعف سعره عالمياً.

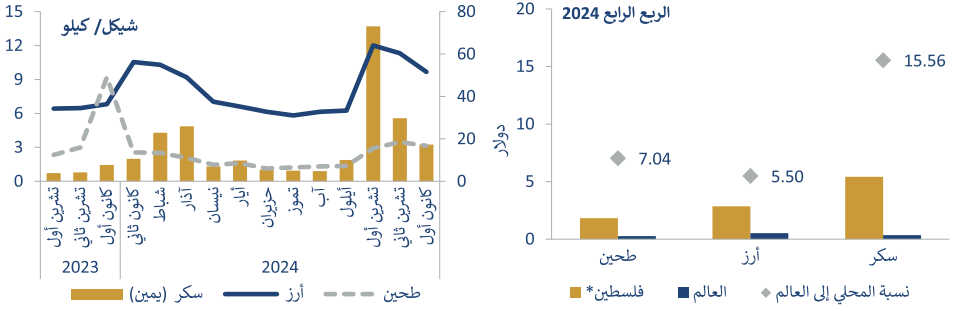
ويعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بالأسعار العالمية ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدة عوامل؛ أهمها الضريبة المفروضة عليها، نظراً لارتباط فلسطين بغلاف جمركي مع إسرائيل، والاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين بهذا الشأن، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع. وبشكلٍ خاص، فإن نقص المعروض في قطاع غزة ساهم في زيادة الضغوط على الأسعار المحلية في فلسطين نتيجة العدوان وتداعياته. ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع من خلال الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيرتها في السوق العالمي ومتابعة أسعار بعض السلع الأساسية

[10] سعر البنزين في فلسطين هو المتوسط المرجح للسعر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.



المستوردة مثل السكر، والأرز، والطحين. إذ بلغ متوسط سعر الطحين في فلسطين نحو 7.3 ضعف سعره عالمياً، فيما بلغ متوسط سعر السكر والأرز نحو 15 ضعف و3 أضعاف أسعارها عالمياً على الترتيب، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين فيما بين هذه الأسعار على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل 20: متوسط أسعار بعض السلع المستوردة، محلياً وعالمياً



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات البنك الدولي.
* السعر في فلسطين يمثل السعر المرجح لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.



وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إحداث فجوة كبيرة في مستويات أسعار السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية مثل الطاقة، والغذاء. ولتسليط الضوء على هذه التغيرات والفجوة الموجودة في الأسعار، يستعرض الشكل التالي قائمة بأسعار بعض السلع الأساسية المختارة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2023 - الربع الرابع 2024 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أسعار بعض السلع المختارة (ربع أول 2023 - ربع الرابع 2024)



* تجدر الإشارة أنه بدءاً من الربع الأول 2024 تم استخدام الطحين المصري في قطاع غزة بدلاً من الإنتاج المحلي (طحين السلام).

يلاحظ من الشكل السابق تذبذب الأسعار بشكل ملحوظ في قطاع غزة، وذلك على خلفية التطورات السياسية والإجراءات العسكرية الإسرائيلية على الأرض، بالمقابل هناك استقرار نسبي إلى حد كبير في مستويات أسعار نفس السلع في الضفة الغربية.





١٧. تنبؤات التضخم

محددات التضخم في فلسطين

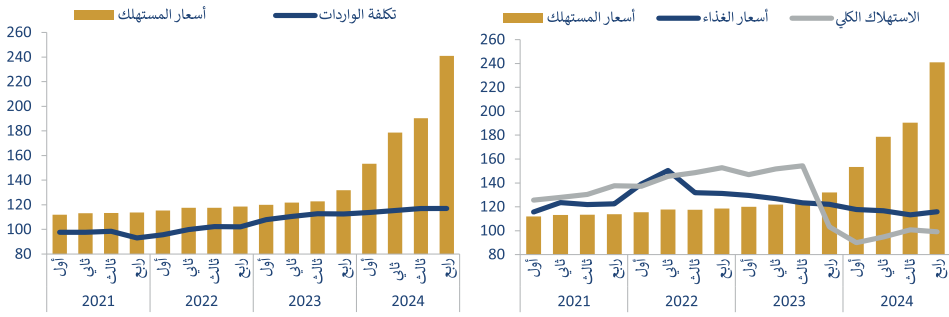
يتأثر مستوى أسعار المستهلك في فلسطين بمجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت محلية و/أو خارجية، مع تباين حجم وتأثير هذه العوامل على اتجاهات التضخم المحلي. تأتي تكلفة الواردات في مقدمة هذه العوامل، إلى جانب عوامل الطلب المحلي، تحديداً الاستهلاك، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لأسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك للأربع اللاحقة (الربع الأول 2025 - الربع الرابع 2025) بالاعتماد على سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذه العوامل. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرين (تكلفة الواردات، وسعر الغذاء العالمي) يعكسان أثر العوامل الخارجية والتضخم المستورد، في حين يُعتبر الاستهلاك عاملاً داخلياً يعكس الطلب المحلي، والذي من المتوقع أن يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم. وهنا لا بد من الإشارة إلى تراجع أثر هذه العوامل على معدل التضخم في فلسطين مقارنة بالأحداث الميدانية والعسكرية القائمة على الأرض في ظل العدوان الإسرائيلي لا سيما في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، والذي يفوق أثره كافة العوامل الاقتصادية، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الحالية في ظل حالة عدم الاستقرار المرتفعة والتي تتغير من يوم لآخر.

يظهر الشكل (21) العلاقة الوثيقة بين تكلفة الواردات ومتوسط أسعار المستهلك في فلسطين، تحديداً خلال فترة ما قبل العدوان الإسرائيلي، وذلك في ضوء اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمواد المحروقات وغيرها من السلع الأساسية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 75.6% خلال الفترة الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2023، وإن كانت هذه العلاقة قد تشوهت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما تُظهر البيانات وجود ارتباط بين مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين من جهة، وكل من مؤشر أسعار الغذاء العالمية، ومؤشر الاستهلاك من جهة أخرى (ما قبل العدوان على قطاع غزة). فقد بلغ معامل الارتباط بين أسعار المستهلك ومؤشر الاستهلاك خلال الفترة من الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2023، نحو 92.7%، فيما بلغ هذا المعامل نحو 27.0% مع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة ذاتها.



وبالرغم من وجود ارتباط بالمجمل بين أسعار المستهلك وأسعار الغذاء العالمية، إلا أن هذه العلاقة شهدت اتجاهات متعاكسة في بعض الأرباع القليلة الماضية، إذ لم ينعكس أثر انخفاض أسعار الغذاء العالمية على الأسعار محلياً في المدى القريب وقد يحتاج إلى فترة أطول حتى ينعكس في السعر المحلي، وأن تأثير الارتفاع في الأسعار يترجم محلياً بشكل أسرع وأكثر وضوحاً مقارنة بتأثير الانخفاض. وفي ظل استمرار العدوان الإسرائيلي، شهدت الأسعار المحلية تطورات معاكسة لاتجاه مؤشر الاستهلاك ومؤشر الأسعار العالمي، حيث أدى منع دخول السلع الأساسية والأولية إلى داخل قطاع غزة، لنقص حاد في العرض، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المتوفر منها بشكل كبير وغير مسبوق، وهو ما يفسر سبب ارتفاع أسعار السلع المحلية، بالرغم من تراجعها في الأسواق العالمية.

الشكل 21: مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والبنك المركزي الإسرائيلي، وسلطة النقد الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، تشير تنبؤات سلطة النقد^[11] إلى انخفاض مؤشر الاستهلاك خلال الربع الأول 2025، بنحو 3.9% على أساس سنوي، مقارنة بتراجع بلغ 32.4% في الربع المناظر، وذلك في ضوء بدء المؤسسات الدولية والمحلية تقديم مساعدات للأسر المتضررة في القطاع مع دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بتاريخ 19/1/2025. ومع ذلك، لا تزال القيود المفروضة على حركة العمالة (خاصة إلى سوق العمل الإسرائيلي) عاملاً سلبياً يؤثر بشكل مباشر على مستويات الدخل والاستهلاك في الضفة الغربية. أما على صعيد تكلفة الواردات، فمن المتوقع أن ترتفع بحوالي 4.1% خلال الربع الأول للعام 2025 مقارنة بالربع المناظر، ويرجع السبب في هذا الارتفاع للظروف السياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استمرار تأثيرات الاضطراب في سلاسل التوريد عبر البحر الأحمر وتوجيه الشحنات من مضيق باب المندب إلى رأس الرجاء الصالح وزيادة المسافات والتي تؤدي إلى ارتفاع استهلاك الوقود وأجور طواقم سفن الشحن وأقساط التأمين، فضلاً عن زيادة فرص تعرضها للقرصنة، وبالتالي ارتفاع أسعار

[11] سلطة النقد، شباط 2025، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الأول 2025.



السلع والخدمات. وعلى الرغم من هذه الضغوط، تُظهر المؤشرات الأولية بوادر تحسّن في بعض الممرات التجارية الدولية، كقناة السويس وباب المندب، ما قد يساهم تدريجياً في تخفيف تكاليف التأمين البحري على المدى المتوسط، شريطة استمرار التحسّن في الأوضاع السياسية والأمنية المحيطة.

ومع مطلع هذا الربع، وبالتزامن مع التوصل إلى اتفاقية وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، بدأت السلع الأساسية والغذائية بالتدفق إلى قطاع غزة، الأمر الذي يتوقع أن يساهم في انخفاض ملحوظ للأسعار، شريطة استمرار الالتزام بوقف إطلاق النار واستمرار تدفق السلع. بالمقابل شهد هذا الربع تدهور نسبي في الأوضاع السياسية والأمنية في الضفة الغربية، نتيجة العمليات العسكرية المستمرة خاصة في مناطق شمال الضفة. كما يتزامن هذا الربع مع حلول شهر رمضان المبارك الذي عادةً ما يشكل ضغطاً إضافياً على مستويات الأسعار. وفي ظل هذه التطورات فإن توقعات سلطة النقد تشير إلى بقاء معدلات التضخم أعلى من مستوياتها خلال الربع المناظر من العام السابق، إذ يتوقع أن يسجل معدل التضخم وفقاً لهذا السيناريو (سيناريو الأساس) نسبة 5.48% على أساس سنوي.

ميزان مخاطر التضخم

تختلف المخاطر المرتبطة بمعدل التضخم في فلسطين خلال الربع الأول 2025 تبعاً للمنطقة الجغرافية، والتطورات والأحداث السياسية والأمنية، خاصة تلك المرتبطة باستمرار وقف الحرب على قطاع غزة والتزام إسرائيل بهذا الاتفاق. ففي حال عدم التزام إسرائيل بالاتفاق، والعودة للحرب والعمليات العسكرية ومنع دخول السلع الأساسية والأولية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع حركة دخول المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية إلى قطاع غزة، وفي ظل استمرار التصعيد العسكري في مناطق الضفة بالتزامن مع حلول شهر رمضان، فمن المتوقع أن تعاود الأسعار ارتفاعها بشكل حاد. وعليه وفي ظل هذا السيناريو المتشائم، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم ليبلغ نحو 13.5% خلال الربع الأول 2025، على أساس سنوي.

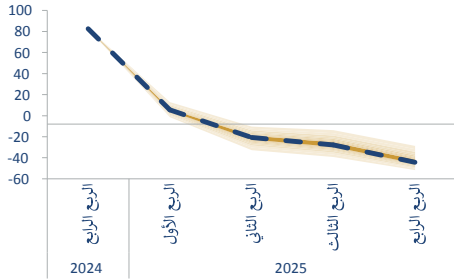
أما في حال استمرار وقف إطلاق النار، والانتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاق، التي تشمل فتح المعابر واستمرار تدفق السلع إلى القطاع وعود الحياة الاقتصادية تدريجياً إلى طبيعتها، إضافة إلى تراجع حدة العمليات العسكرية في شمال الضفة الغربية وتخفيف القيود على التنقل والحركة، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار بشكل واضح، مما سينعكس تأثيره على معدل التضخم على مستوى فلسطين ليبلغ نحو -1.5% خلال الفترة نفسها.

ويشير تحليل مخاطر التضخم في فلسطين عن اختلافات ملحوظة بين التوقعات الحالية والتنبؤات السابقة الواردة في العدد السابق، وذلك نتيجة التطورات الأخيرة التي يصعب التنبؤ بها، خاصة في قطاع غزة. وكلما امتد أفق التوقعات، زاد هامش الخطأ، نظراً لصعوبة تحديد مسار الاقتصاد المحلي على المدى البعيد، خاصة في ظل الأحداث الأمنية والسياسية التي يصعب التنبؤ بها، الأمر الذي يزيد من مخاطر



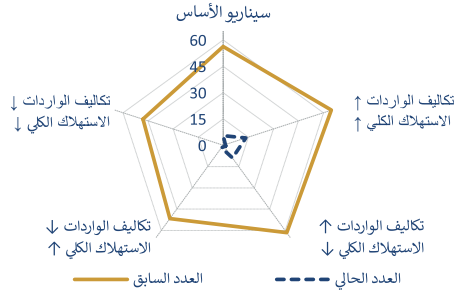
التضخم (شكل 23). ويُظهر الرسم البياني توقعات معدل التضخم في فلسطين خلال أرباع العام 2025، وفقاً لسيناريو الأساس (المُشار إليه بالخط الأزرق الغامق)، مع نطاق النتائج المحملة الممثل باللون الذهبي بتدرجاته المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التنبؤات عرضة للعديد من التغيرات نظراً للاحداث الأمنية والسياسية المتقلبة بشكل كبير وسريع.

الشكل 23: المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين للأرباع: (الربع الأول 2025 – الربع الرابع 2025)



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية

الشكل 22: معدل التضخم في فلسطين وفق السيناريوهات المختلفة للربع الأول 2025



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box - Palestine
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | فاكس: +970 2 2415310 | Fax: info@pma.ps

www.pma.ps